

بسم الله الرحمن الرحيم

المجنى عليه

في

جرائم الاعتداء على الحياة وعلى سلامة الجسم

دكتور حسنى محمد السيد الجدد

مدرس القانون الجنائي بالكلية

**مقدمة :** لكى يتسنى لنا استخلاص من يعد مجنيا عليه فى كل جريمة من جرائم الاعتداء على الحياة وعلى سلامة الجسم ، ينبغى أن نلقى الضوء على التعاريف التى تناولت المجنى عليه . وفى هذا الشأن نجد أن الفقه على اتجاهين :

**أولهما :** يذهب أنصاره الى الربط بين تعريف المجنى عليه وبين اصابة الشخص بضرر الجريمة ، بحيث لا يعد مجنيا عليه الا الشخص الذى ناله ضرر الجريمة . وقد تباينت تفصيلاتهم ضيقا وسعة .

وخلاصة هذه التعاريف ، أن المجنى عليه هو كل شخص — طبيعى أو معنوى — سببت له الجريمة ضررا (١) ، سواء كان هذا الضرر ماديا أو معنويا (٢) .

ونحن نسلم بأن المجنى عليه غالبا ما يكون هو المضرور من الجريمة — بيد أنه قد لا يمس بضرر قط فى بعض الحالات ، كما هو الشأن فى جريمة الشروع فى السرقة . كما أن الضرر قد يصيب مباشرة — ولو فى حالات

---

(1) Har Singh Gour : The peual law of Britsh lhdia : Vol 142, 5 ed - 1936 : p . 320 . S . 774 .

(2) . A . A . plonthov Sky . V . M . Tchkhikvadze . Le Systeme pénale Sovietilue : 1945 . P. 142 anb Jean Hemarb : Le Consentem - ent de la Victime dans de Coups et blessures . Rev. Critigue de législation. Tom. 59 ( 1939 ) . pp. 2g — 319 ( p. 295 ) & R. Tahon. Le Consntement de la Victime Rex. Crim ( 1951 - 52 ) pp. 325. 32, & Bishop, on Crin inal law. ed 1923. P. 166.

تآذرة — أشخاصا من غير المجنى عليهم ، مثلما هو الشأن في جريمة القتل ،  
التي يقع الضرر فيها على حق المجنى عليه في الحياة ، وتصيب كذلك الأضرار  
المادية والمعنوية زوجه وأبناءه .

ومن ثم فبناء على ذلك نحن نؤثر عدم الارتكان الى هذا التعريف .  
ومجمل الراى لدى الاتجاه الثانى ، أنه يستوى في تعريف المجنى عليه ،  
مساس الضرر بمصلحة له يصونها القانون الجنائى ، أو مجرد تعريضها  
للخطر فحسب . وبهذا الراى يأخذ أغلب الفقه الجنائى في مصر ونشاطه  
محكمة النقض .

فلقد عرف البعض « المجنى عليه » بأنه صاحب الحق الذى تصيبه  
الجريمة ، أو تجعله عرضة للخطر (٢) ، أو بأنه صاحب المال أو المصلحة  
المحمية جنائيا والذين استهدفا مباشرة للعدوان ، سواء تمثل في ضرر  
الخطر (٤) . وقيل بأنه ، من وقعت عليه نتيجة الجريمة ، أو من اعتدى على  
حقه المحمى قانونا سواء ناله ضرر أو لم ينله (٥) ، وهو صاحب الحق  
الذى يحميه القانون بنص التجريم ، ووقع الفعل الاجرامى عدوانا مباشرا  
عليه (٦) .

---

(٣) الأستاذ / عمر لطفى : الوجيز في القانون الجنائى سنة ١٩٠١  
ص ١٧ ، الأستاذ أحمد صفوت : شرح القانون الجنائى سنة ١٩٢٨  
ص ١٥٣ ، الأستاذ جندى عبد الملك : الموسوعة الجنائية سنة ١٩٣٦ ج ٣  
ص ٦٢ ، الدكتور توفيق محمد الشاوى : فقه الاجراءات الجنائية سنة ١٩٥٤  
ج ١ ص ٩٦ ، الدكتور أحمد فتحي سرور : أصول قانون العقوبات —  
القسم العام — سنة ١٩٧٩ ص ٣١٨ رقم ١٧٤ .

(٤) الدكتور عبد الفتاح الصيفى : الاجراءات الجنائية سنة ١٩٧٥  
ق ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٥) الدكتور محمود محمود مصطفى : حقوق المجنى عليه في القانون  
المقارن سنة ١٩٧٩ ص ١١٢ .

(٦) الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون الاجراءات الجنائية  
سنة ١٩٧٩ ص ١٢٦ .

وفي حكم لمحكمة النقض قالت بأن « المجنى عليه هو الذى يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانونا سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه مجالا للحماية القانونية التى يهدف إليها الشارع » (٧) .

وعلى الرغم من عدم دقة عبارة هذا التعريف ، اذ يوحي ظاهرة بأنه قاصر على حالة المجنى عليه فى جرائم الاعتداء على الأشخاص دون سائر الجرائم الأخرى ، فهذا ما تنطق به عبارة « المجنى عليه هو الذى وقع عليه الفعل » الا أننا نعتقد أن المحكمة تعنى بهذه العبارة ، صاحب الحق الذى يقع عليه فعل الاعتداء ، فالمقصود هنا هو وقوع الفعل اعتداء على الحق وليس على الشخص .

**تعريفنا للمجنى عليه :** نحن نميل الى الأخذ بفكر الاتجاه الثانى فى تعريف المجنى عليه ، ومن ثم نرى تعريفه بالآتى « المجنى عليه هو صاحب مصلحة تسدى إليها الحماية الجنائية ، تناولها الفعل الإجرامى أو الامتناع غير المشروع مباشرة بالعدوان عليها ، سواء تحقق به الضرر أو التعريض للخطر » .

**تمهيد وتقسيم :** قد يحى النص الجنائى مصلحة واحدة ، كما قد يصون مصالح عدة ، فإذا ما خلع النص حمايته على مصلحة واحدة من الجائز لصاحبها أن يتصرف فيها فان الجريمة لا تنطوى الا على مجنى عليه واحد ، أما اذا تعددت المصالح أو كان صاحب المصلحة المحمية لا يملك بحسب الأصل سلطة التصرف فيها تكتفت الجريمة عن تعدد المجنى عليهم فيها .

وفى جرائم الاعتداء على الحياة يحى القانون اما مصلحة مستقبلية كحمايته لمصلحة الجنين فى حياته المستقبلية ، أو يصون مصلحة حالة هى مصلحة الانسان الحى فى أن تستمر حياته . وفى جرائم الاعتداء على سلامة الجسم يحى القانون مصلحة الانسان فى أن يحتفظ بتكامله الجسدى

---

(٧) أنظر نقض ٢ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض بس ١١ قاعدة رقم ٢٩ ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

وسلامة اعضاء جسمه (٨) . وجميع هذه المصالح ترتفق بها مصالح للمجتمع  
قد تغلب على مصلحة الفرد على نحو سنفصله في هذا البحث .

### ويقتضى بحثنا هذا الموضوع تقسيمه الى الآتى :

**اولا :** المجنى عليه في جريمة الاجهاض .

**ثانيا :** المجنى عليه في جريمة قتل الطفل حديث الولادة .  
( Infanticide )

**ثالثا :** المجنى عليه في جريمة القتل .

**رابعا :** المجنى عليه في جرائم الاعتداء على سلامة الجسم .

### وفىما يلى تفصيل ما اجملاه :

**اولا :** المجنى عليه في جريمة الاجهاض .

قبل محاولة تحديد المجنى عليه في جريمة الاجهاض ، يجدر بنا التمهيد  
لذلك بتبيان لمداول الاجهاض ، ثم نتبع ذلك بتعريف للجنين .

### مطلول الاجهاض :

يعرف فقه القانون الجنائى ، وقضاء محكمة النقض الاجهاض بأنه طرح  
الجنين من الرحم قبل أوان الوضع ، باستخدام وسائل أيا كان نوعها (٩) ١٠ .  
فهو قطع للصلة التى تربط بين الجنين وبين الام ، فاذا انقطعت هذه الصلة  
تحقق الاجهاض حتى ولو بقى الجنين فى الرحم ، لأن مصيره سيكون حتما  
الى الموت (١٠) .

---

(٨) الدكتور محمود نجيب حسنى : الحق فى سلامة الجسم ومدى  
الحماية التى يكفلها له القانون بحث بمجلة القانون والاقتصاد ( من ص ٥٤٩  
الى ص ٦٢٣ ) ص ٥٥٧ .

(٩) الدكتور حسن صادق المرصفاوى : المرصفاوى فى قانون العقوبات  
الخاص : سنة ١٩٧٥ ص ٦٣٨ ، وانظر كذلك نقض ٦ يونيو ١٩٧٦ مجموعة  
احكام النقض س ٢٧ رقم ١٣٢ ص ٣٠١ .

(١٠) الدكتور محمود نجيب حسنى : جرائم الاعتداء على الاشخاص  
سنة ١٩٧٨ ص ٣٠١ .

ويعرفه علماء الطب الشرعى بأنه اخراج متحصل الحمل فى أى وقت قبل النمو الكامل للجنين (١١) . وعند بعض علماء طب أمراض النساء والولادة أن الاجهاض هو انتهاء الحمل قبل تمام الأسبوع الثامن والعشرين (١٢) .  
وحديثا عرفتة الجمعية الامريكية لاختصاصى أمراض النساء والولادة بأنه انتهاء الحمل قبل عشرين اسبوعا أو اذا كان وزن الجنين يقل عن خمسمائة جرام (١٣) .

### ثانياً — تعريف الجنين :

قال تعالى فى كتابه العزيز : ( ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين . ثم جعلناه نطفه فى قرار مكين . ثم خلقنا النطفه علقه فخلقنا العلقه مضغه فخلقنا المضغه عظاما فكسونا العظام لحما ثم انشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين ) (١٤) صدق الله العظيم .

وفى هذه الآيات البينات يوضح المولى عز وجل مراحل تطور الجنين .

### التعريف الفقهي للجنين :

يعرف الفقه الجنين بأنه ما تحمله أنثى الانسان فى رحمها من بويضة ملقحة (١٥) ، فهو الكائن المستكن فى رحم الأنثى (١٦) . وتبدأ صفة الجنين

---

(11) Aly ABPEL NABY : Forinsic Medicine & Toxicol - Ogy. 1978 . P. 121 & AZIZA KAMIL & GAMAL EIDIN : Essentials in foansic Medicine & Toxic - ology . 1984. P. III.

(12) Mahmoud Husseiu : Obestetries. P. 14 & Matthew M Garrey & A . D . T Govau & Colin Hodge & Robin Callander : Obstetrice Illustrated . 1974 P. 416.

(١٣) اشارة الدكتور محمود حسين المرجع المشار اليه فى البند السابق ص ١٧ .

(١٤) سورة المؤمنون : الآيات ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

(١٥) الدكتور محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات — القسم الخاص — سنة ١٩٧٥ ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، الدكتور رعوف عبيد جرائم الاعتداء على الأشخاص وعلى الاموال سنة ١٩٧٤ ص ٢٣٠ ، الدكتور المرصفاوى : المرجع السابق ص ٦٣٨ .

(١٦) الدكتور محمود نجيب حسنى : القسم الخاص — المرجع السابق

ببداية الاخصاب ، فالبويضة المخصبة التى لم تدب فيها الحركة تعد جنينا (١٧) .  
وتنتهى صفة الجنين ببداية عملية الوضع (١٨) ، او بموته داخل الرحم .

ونحن نرى ان نعرف الجنين فى جريمة الاجهاض ( الاسقاط ) بأنه  
ما تحمله انثى الانسان فى رحمها من بويضة اخصبها انسان ، وما تطور عن  
هذه البويضة من كائن حى .

وهذا التعريف يستبعد من حكم الاجهاض من الفعل الذى يقع اعتداء  
على جنين الحيوان ، كما يخرج أيضا من حكمه ناتج الأفعال الشاذة التى تد  
تقع من فعل حيوان بأنثى انسان ، اذا ما أدى هذا الفعل على فرض حدوثه —  
الى اخصاب بويضة الأنثى ، فلا يعد هذا الاخصاب منتجا لجنين بشرى ، ومن  
ثم لا تتوافر فيه صفة الجنين الذى تجب حمايته ، وفعل اخراجه من الرحم  
لا تقوم به جريمة الاجهاض ، وانما قد ينطوى على جريمة أخرى كالضرب أو  
اعطاء مواد ضارة بالنسبة للمرأة .

واشتمال التعريف على كل ما تطور عن البويضة من كائن حى يمد  
الحماية الى جميع أطوار الجنين البشرى ما ظل حيا ، فاذا ما توقفت فيه  
الحياة زالت عنه الحماية ، وانتفت عنه صفة الجنين .

### المجنى عليه فى جريمة الاجهاض :

فى هذه الجريمة يضمن القانون حمايته على مصالح عدة أهمها مصلحة  
الجنين فى النمو داخل رحم أمه وفى حياته المستقبلية (١٩) ، ومصلحة الأم فى  
الإنجاب ، وكذلك مصلحة المجتمع فى التكاثر ، وفيما يلى تفصل ما أجهلناه :

---

(١٧) الدكتور محمود مصطفى : المرجع السابق ص ١٩٤ ، الدكتور  
محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٠٠ ، الدكتور رعوف عبيد : المرجع  
السابق ص ٢٣٠ ، نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض بس ٢١  
قاعدة رقم ٣٠٢ ص ١٢٥٠ .

(١٨) الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٠٢ .

(١٩) الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٠١ .

## ١ - الجنين :

الجنى عليه الأول في جريمة الاجهاض هو الجنين البشرى المستكن في رحم الأنثى الإنسان . ويحمى القانون حقه حتى ولو كان ثمرة لعلاقة غير مشروعة (٢٠) . بوصفه له حياته الخاصة ، رغم أنها غير مستقلة عن حياة الأم .

وليس شرطاً لاعتباره مجنيا عليه في هذه الجريمة أن تمضى على تلقيح البويضة فترة من الزمن أو تدب فيه الروح (٢١) . فهو يعد مجنيا عليه حتى ولو كان الاجهاض في الساعات الأولى من الاخصاب (٢٢) .

كما يحمى القانون حق الجنين في حياته المستقبلية حتى ولو كانت الأم محكوما عليها بالاعدام ، حيث يوقف تنفيذ الحكم الى ما بعد الوضع بمدة يقررها الشارع (٢٣) .

---

(٢٠) بعض القوانين لا تضمنى الحماية على ثمرة العلاقة غير المشروعة ، المرسوم اليوغوسلافى الصادر في ١٦/٢/١٩٦٠ باباحة الاجهاض في هذه الحالة ، فانظر في ذلك :

Bogdan Zlataric . Etude de incriminations dans le droit pénal yougoslave, Les grands Systéme de droit Pénal Cont - emporaine, Le aroit pénal nouveau de la Yougoslavie . 1962 P. 106.

(٢١) نقض ٥٩/١١/٢٣ م الاحكام س ١٠ ج ٣ رقم ١٩٥ ص ٩٥٢ ، ص ٩٥٣ .

(٢٢) الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٠١ ، الدكتور حسن صادق المرصفاوى : القسم الخاص ( المرجع السابق ) ص ٦٣٨ .

(٢٣) انظر المادة ٤٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى ، والتي تنص على أن « يوقف تنفيذ عقوبة الاعدام على الحبل الى ما بعد شهرين من وضعها » .

### ضرورة اصفاء الحماية على اجنة الاتاييب :

لقد أدى التطور الطبى الى أن توصل العلماء الى اخصاب البويضة خارج الرحم ، فى أنابيب بها محاليل معينة . وأجلى مثالين لذلك — لو صحح ما تناقلته الصحف المصرية (٢٤) منسوبا الى بعض المجلات العلمية ، ما عمد اليه ثلاثة من العلماء الانجليز سنة ١٩٦٩ ازاء تلقيح بويضة امرأة داخل أنبوبة اختبار ، وتمهدوا التجربة حتى دبت الحركة فى الجنين ، ثم عمدوا الى اهلاكه . ثم شغل العالم بما تناقلته الأنباء فى شهرى يونيو ويوليو سنة ١٩٧٨ من أن سيدة انجليزية تدعى « ليزى براون » حملت بطريقة صناعية ، اذ تم اخصاب البويضة فى الأنبوبة لمدة أربعة أيام ، وأدخلت فى رحم هذه السيدة حتى انتهت فترة الحمل وتم الوضع . ثم تكررت هذه الطريقة من الحمل فى بلدان أخرى ، واستقر عليها الطب . وقد حدا ذلك ببعض العلماء الأجانب الى حفظ الاجنة لمدة طويلة .

والسؤال الذى يمكن ان يثار فى هذا المقام هو هل يعد الجنين الكائن خارج الرحم مجنيا عليه فى جريمة الاجهاض ؟ .

ولا جدال فى أن الاجماع الفتهى منعقد على كون البويضة المخصبة جنينا . ولكن يستفاد من التعاريف التى قيلت عن الاجهاض أن الجنين المجنى عليه فيها هو ذلك الذى يكون مسنكنا فى رحم الأم ، ومن ثم لا يعد الجنين الناشئ فى الأنبوبة مجنيا عليه فى جريمة اجهاض ، وذلك فى حالة اعدامه خارج الرحم .

وفى اعتقادنا أنه لا فرق بين جنين ينشأ فى الرحم وآخر ينشأ خارجه ، اذا الأصل فى كل منهما حيوان منوى وبويضة آدميان خلقهما الله تعالى وقد نشأ عن تزواجهما نفس بشرية فى كل من الرحم وأنبوبة الاختبار . فنحن وان كنا لا نرى فى هذه الوسيلة اذا ما تمت بما أحل الله من ناتج زوجين ، بغية التوصل الى الذرية ما يخالف شريعة الله ، فانها ان تمت مع غير الأزواج كانت غير مشروعة .



وبالنسبة الى الجنين قبل ادخاله الرحم يعد كائنا بشرا تجب حمايته \*  
ومن ثم فانه اتلافه فعل لابد من تجريمه . وبذلك نسد على كل من بهذه  
الوسيلة بلجأ الى باب يحاول الولوج منه الى غير ما شرعه الله متفرعا بأن  
الاجهاض لا يقع الا على الجنين الكائن في رحم الأم .

## ٢ — الأم مجنى عليها في جريمة الاجهاض :

الأنثى الانسان الحى الحامل تعد مجنيا عليها في جريمة الاجهاض (٢٥) .  
لان القانون يحمى مصلحتها في الانجاب وكذلك مصلحتها في الصلاحية للانجاب  
مستقبلا ، ذلك لان الاجهاض غالبا ما ينال من هذه الصلاحية (٢٦) .

ولا نعتقد أن النصوص التى تعاقب على الاجهاض تهدف الى حماية  
سلامة جسم المرأة الحامل ، فلقد خلع القانون حمايته الكاملة على سلامة  
الجسم بصفة عامة في قالب نصوص أخرى (٢٧) .

وتعد الأنثى الحامل مجنيا عليها في هذه الجريمة بصرف النظر عن  
جنسيتها ، أو مركزها الاجتماعى ، وسواء كانت متزوجة أو غير متزوجة ،  
صغيرة كانت أم كبيرة .

والمصلحة التى يحميها القانون للمرأة الحامل من المصالح التى لا يجوز  
لها التصرف فيها ، ومن ثم فليس لرضائها بالاستسقاط أى اثر على أركان

---

(٢٥) الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٠١ ، الدكتور  
محمود مصطفى : المرجع السابق ص ٢٩٦ ، الدكتور حسن صادق المرصفاوى  
المرجع السابق ،

Hc Underhill . A Treatise on the law of Crimininal evidence .  
4 ed . Niblack. P. 1158.

( ٢٦ ، ٢٧ ) الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٠١ .  
( م ٢٧ — مجلة الشريعة )

المجريمة (٢٨) . بل على العكس من ذلك تعد شريكة في الجريمة حال وقوعها برضاها .

ولا يعد الأب مجنيا عليه في جريمة الاجهاض ، ولكنه يعد مضرورا .

### المجتمع مجنى عليه في جريمة الاجهاض :

المجتمع كشخص معنوى عام يعد مجنيا عليه في هذه الجريمة (٢٩) .  
ذلك لأن ضمان استمراره ، والحفاظ على سلامة أراضيه وعلى أمنه في الداخل والخارج ، والظهور بمظهر القوة وتقدمه وازدهاره كل هذه الأمور رهن بحقه في النكاث (٣٠) .

### ثانيا — المجنى عليه في جريمة قتل الطفل حديث الولادة :

#### التعريف بهذه الجريمة :

هذه الجريمة نوع خاص من جرائم القتل ، تقع من الأم على طفلها حديث الولادة ، تعرفها بعض التشريعات (٣١) . اذ تقرر عقوبة خاصة للأم القاتلة ، تقل كثيرا عن العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد (٣٢) . مراعاة لظروف تكون

---

(٢٨) بعض القوانين تجيز الاجهاض بالرضاء في حالات معينة ( كالقانون الدانمركى الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٦ ) . والقانون اليوغوسلافى .  
وفى مصر يدعو الدكتور عبد المهيمن بكر الى التوسع فى اجازة الاجهاض والتخفيف على الانثى التى ترضى بوقوعه : انظر فى ذلك القسم الخاص سنة ١٩٧٧ بند ٣١٧ ص ٦٦٤ .

(٢٩) الدكتور محمود مصطفى : المرجع السابق : ص ٢٩٦ ، الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٠١ .

(٣٠) الدكتور محمود نجيب حسنى : جرائم الاعتداء على الاشخاص سنة ١٩٧٨ ص ٣٠١ .

( ٣١ ، ٣٢ ) انظر المادة ١٣٨ من قانون العقوبات اليوغوسلافى

وشرحالدى :

Bogdan Zlataric . op . Cit . p . 105 no 3 .

وكذلك القانون الفرنسى الصادر فى ١٣/٤/٥٤ وفى هذا الشأن انظر :  
Robert Vouin : Droit Pénal Spécial . Tom . 1 . 1968 , pp 141-143 .

فيها الأم بعد الوضع (٢٣) .

وقد حددت بعض القوانين عمر الطفل الذي يعد حديث الولادة (٢٤) ،  
بينما تركت قوانين أخرى هذا التحديد لتقدير القضاء (٢٥) .

### المجنى عليه في هذه الجريمة :

المجنى عليه في هذه الجريمة هو الطفل حديث الولادة . وقد ثار الخلاف  
حول تحديد الطفل الذي ينطبق عليه هذا الوصف ، فذهب البعض الى انه  
الوليد في أثناء الوضع ، وبعده مباشرة (٢٦) . وفي مصر عرفه علماء الطب  
الشرعى بأنه الطفل منذ لحظة مولده حيا وحتى بلوغه خمسة عشر يوما  
من العمر (٢٧) .

ولم تنشأ بعض التشريعات التي أفردت نصوصا لهذه الجريمة أن تترك  
الأمر لتقدير المحكمة ، بل حددت مددا يعد خلالها الطفل حديث الولادة ، ومن  
ثم يكون مجنيا عليه في الجريمة ، فنصت بعضها على اعتبار الطفل محلا  
للجريمة اذا قتلته أمه خلال الأربع والعشرين ساعة التالية للوضع (٢٨) .

(٢٣) وانظر ايضا المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات السوداني :

J. W. Turner . Ksnny's Our Lines op Criminal law  
« Cambaige » . 1966 . p . 195 . S : 138 .

(٢٤) مثال ذلك القانون الانجليزي ، وانظر في هذا الشأن :

J. W. Turner . op . Cit . P . 195 .

(٢٥) ومثال ذلك القانون الفرنسي ، وانظر في ذلك :

Crim 13 Mars 1850 . D. 1856 . I . 221 - Ceté par Robert Voin ,  
op Cit . P . 143 .

(63) Franz . V . Liszt . Traité de droit pénal Allemand . Traduit  
Sur la 14 equitpn Allemaud par . M . Rénè lobestein  
T . II . 1913 . p . 20 & Bog - dan Zlatarlc op . cit . p . 105  
Johs Andenaes et Deknud Waaben . Le droit pénal des  
pays Scandina Ves . 1969 . pp - 72, 43 .

(73) Aly Hbd - EL - Naby . op . Cit . p . 127 & AZiZA KAHIL  
and GAMAL EL . DIF . op . Cit . 116 .

(٣٨) انظر المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات النرويجي وقد أشار اليها :

Jogs Andenaes et Deknud W . op . Cit . p . 73 .

بينما نصت قوانين أخرى على أن المجنى عليه هو الطفل الذى يقتل خلال ثمانية أيام من مولده (٢٩) . وقد توسعت بعض القوانين فجعلت المجنى عليه في هذه الجريمة هو كل طفل لم يبلغ اثني عشر شهرا من العمر (٤٠) .

ويذهب جانب من الفقه الى أن المقصود بالطفل المجنى عليه في هذه الجريمة ، هو الطفل ينتهى تنفسه المشيمى ، سواء كان قابلا لها أو غير قابل (٤١) ، وسواء كان طفلا شرعيا أو ثمة لعلاقة غير مشروعة (٤٢) .

فهذه الجريمة اذن تقع على الطفل الانسان الحى ، سواء كان ذكرا أو أنثى ، قابلا للحياة أو غير قابل لها . بصرف النظر عن شكله ، فالقانون يحمى حياته حتى ولو دمىم الخلقة ، مادام لم يتحول عن صورة البشر .

والفاعل الاصلى في هذه الجريمة لا يكون سوى الأم ، فاذا ارتكب الأب قتلًا ازهاق روح هذا الطفل عد قاتلا عمدا وعوقب على ارتكابه لجريمة قتل عمدا .

وليس من شك في أن المجتمع يعد مجنيا عليه في هذه الجريمة .

### ثالثا — المجنى عليه في جريمة القتل :

المصالح التى يحميها القانون في جريمة القتل : حق الحياة دون شك هو حق طبيعى لكل انسان ، وهو الاول بين سائر الحقوق ، يقابله واجب على كل شخص بأن يحترم حياة الآخرين (٤٣) . وهو المصلحة التى يحميها القانون للفرد في أن يظل جسمه يؤدى وظائفه حتى لا تتعطل (٤٤) .

(٣٩) انظر المادة ٢٥٣ ( ١ ) من قانون العقوبات السودانى .

(04) Cyprirn . O . Okonkwo and Michael . E . Naik . Law in Africa . 1964 . p . 256 J . W . Turner . op . Cit . p . 195 .

(14 - 24) Franz . V . Liszt . op . cit . p . 20 .

(34) Thomos Geivanovitch . Le Suicide est - il - L'un de droits de l'homme : Rev . int . de . droit pénal . 1952 . p . 408 .

( ٤٤ ، ٤٥ ) الدكتور محمود نجيب حسنى : جرائم الاعتداء على الأشخاص ص ٩ — ١١ .

ولهذا الحق صفة اجتماعية غالبية ، فهو للمجتمع شرط لاحتفاظه بكيانه ومصدر من مصادر قوته وأمنه وازدهاره (٤٥) . ونظرا لهذه الصفة الغالبة خرجت حياة الانسان من نطاق الحقوق التي يجوز التصرف فيها ، ولذلك فان من يقتل أحر بدافع الشفقة أو برضاء من المجنى عليه أو بناء على طلبه والحاحه يعد قاتلا عمدا .

### المجنى عليه في جريمة القتل :

المجنى عليه في جريمة القتل هو الانسان الحى ، ولا يرتكب قتلا من يعدم حيوانا بدون مقتض ، وقد يكون فعله جريمة اعتداء على مال يكون المجنى عليه فيها صاحب الحيوان (٤٦) ، والمجتمع مجنى عليه كذلك في جريمة القتل .

ويجدر بنا تحديد من تنطبق عليه صفة الانسان الحى ، وبيان ما اذا كان يشترط توافر صفات أخرى في المجنى عليه ، أم أن القانون لا يستلزم ذلك ، وفيما يلى تفصل ما أجلفاه .

### أولا — الانسان الحى :

لا مراعى أن القانون يمد الطفل بعد ولادته انسانا حيا ، ويعتبر الشخص كذلك منذ لحظة تنفسه الحياة حتى لفظه لآخر نفس . ولا يصدق على الجنين قبل بدء الولادة وصف الانسان الحى الذى يكون محلا لجريمة القتل (٤٧) . وتكمن الصعوبة في الفترة التى تتوسط المرحلتين ، وهى الفترة منذ بدء شعور الام بالام الوضع وحتى تمامه . وقد انقسم رأى الفقه فى هذا الشأن الى مذهبين ، **اولهما** يأخذ باضفاء صفة الانسان الحى على المولود الذى ينفصل تماما عن جسم الام ، **وثانيهما** يخلع هذه الصفة على من بدأت بالنسبة به لام الام لوضعه ، ويقتضى الأمر أن تعرض لهذين المذهبين تفصيلا على النحو الآتى :

- 
- (٤٦) الدكتور محمود مصطفى : القسم الخاص : ص ٢٠٠ ، ٢٠١ .  
الدكتور عمر السعيد رمضان : شرح قانون العقوبات — القسم الخاص سنة ١٩٧٧ : ص ٢٢٢ .  
(٤٧) الدكتور عمر السعيد رمضان : المرجع السابق ص ٢٢٣ .

### المذهب الأول :

يرى أنصاره انه لا يعد انسانا في حكم جريمة القتل الا من انتقضت مرحلة اعتباره جنينا ، وتلك تنتهى في نظرهم بتمام الوضع ، وانفصال الطفل كلية عن جسد أمه ، شريطة أن يولد حيا ، سواء تنفس أو لم يتنفس ، ذلك لأن بعض الأطفال يظلون بدون تنفس بعض الوقت بعد مولدهم (٤٨) . ومن ثم يجب أن يكون للطفل وجود مستقل عن أمه غير معتمد عليها في حياته (٤٩) . واستوجبت بعض المحاكم الانجليزية في الطفل أن تكون له دورة دموية مستقلة، وأن يتنفس بعد الميلاد (٥٠) .

وبغض النظر بعد ذلك عما اذا كان الطفل قابلا للحياة أو غير قابل لها (٥١) . وهذا المذهب هو السائد في الفقه الانجليزي .

وفي اعتقادنا أن هذا المذهب لا يضمن الحماية الواجبة للطفل اثناء عملية الولادة ، ومن ثم لا نرى الأخذ به ، حيث ينطوى الأخذ به على خطورة بالغة ، تتمثل في افلات المولد — طبييا كان أو قابلة — من العقاب عندما يرتكب خطأ في عملية التوليد ، فمهما بلغت درجة جسامه خطئه حتى ولو أدت الى قتل الوليد قبل خروجه من رحم أمه لا يعد فعله اجهاضا ، لأن جريمة الاجهاض تستلزم نية احداثها ، كما لا يصدق على الفعل وصف القتل الخطأ مادام الكائن قد تجرد من صفة الانسان الحى (٥٢) .

### المذهب الثانى :

وهو الغالب في الفقه ، ومؤداه أن صفة الانسان الحى تبدأ ببداية الام

---

(74) Smith and Hogan . Criminal law 4 ed . 1971 . p . 268 .

Cyprian . Okonkwo and Michael . Naish . op . Cit . p . 204 .

(94 - 05) Smith and Hogan . op . Cit . pp . 268 - 269 .

(15) Cyprain . Okonkwo . and Michael Naish . op . cit . p . 20 / .

(٥٢) الدكتور عبد المهيم بكر : القسم الخاص سنة ١٩٧٥ ص ٥٤٣ .

الوضع (٥٢) . فإذا كانت الولادة غير طبيعية بدأت هذه الصفة منذ لحظة استخدام الأساليب الفنية على جسم المرأة الحامل (٥٤) .

أما عن الجنين الذى يلفظ الى خارج جسد المرأة الحامل قبل اوان الوضع الطبيعى فلا يعد انسانا حيا اذا كان هذا الانفصال سيؤدى حتما الى وفاته (٥٥) . ولا ريب أن هذا المذهب هو الصائب ، اذ تقتضيه ضرورة حماية حياة الطفل وقت الوضع ، لذا فنحن نحبذ الأخذ به .

### نهاية حياة الانسان :

تنتهى حياة الانسان بالتوقف التام والمستمر للتنفس والدورة الدموية لمدة خمس دقائق على الأقل (٥٦) . أى انه التوقف النهائى للوظائف الحيوية (٥٧) . ويحمى القانون حق الانسان فى حياته حتى هذه اللحظة (٥٨) . ومن ثم فإن المحكوم عليه بالاعدام يكون مجنيا عليه فى جريمة قتل اذا ما وقعت هذه الجريمة بغير الشخص أو الوسيلة المحددين بالقانون لتنفيذ هذه العقوبة (٥٩) .

(٥٣) الدكتور محمود نجيب حسنى : القسم الخاص ( المرجع السابق ) ص ١٢ ، ١٣ ، الدكتور عمر السعيد رمضان : المرجع السابق : ص ٢٢٤ ، الدكتور أحمد فتحى سرور : الوسيط فى القسم الخاص ص ٥٠٥ ، ٥٠٦ . الدكتور حسن صادق المرصفاوى : القسم الخاص ص ١٥٠ ، الدكتور عبد المهيمن بكر : المرجع السابق ص ٥٤٤ .

(٥٤) الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ١٢ ، ١٣ .

(٥٥) الدكتور أحمد فتحى سرور : المرجع السابق ص ٥٠٦ .

(٥٦) هذا التعريف لعلماء الطب الشرعى :

Aly Abd El - Naby . op . Cit . p . 24 .

(75) Aly Abd ElNaby . op . Cit . p . 24 - Aziza Kahil and Gamal

El - din - op . Cit . p . I .

(85) Ricardo Levene fils . L'homicide - Suicide; Rev . sc Crim pp . 77 - 91 . ( p . 81 ) .

(٥٩) الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ١٠ ، الدكتور عمر السعيد رمضان : المرجع السابق ص ٢٢٢ ، الدكتور أحمد فتحى سرور : المرجع السابق ص ٥٠٦ .

Smih and Hogan . op . Cit . p : 269 .

ويعد مجنيا عليه كذلك المريض بمرض عضال حتى ولو أجمع الطب على استحالة برئه ، وعلى أنه لا محالة ميت ، ومهما كانت قسوة الآلام التي يعانيها (٦٠) .

لا يشترط توافر صفات أخرى بالمجنى عليه : في جريمة القتل تتوافر صفة المجنى عليه في أى إنسان يقع عليه فعل ازهاق الروح ، ذكرا كان أو أنثى ، كبيرا أو صغيرا . نافعاً منتجا أو عاطلا ضالعا في الإجرام (٦١) ، عظيما أو حقيرا (٦٢) ، عاقلا أو مجنونا ، فالقانون يحمي حياة الإنسان بصرف النظر عن صفة المجنى عليه ذاته (٦٣) .

ويستوى في هذا الشأن أن تقع الجريمة على وطنى أو على أجنبى ، حتى ولو كان من الأعداء ، إلا في حالة الحرب اذ يكون لهذا الأمر ما ينظمه (٦٤) . ولا يشترط أن يكون الشخص معلوم الهوية (٦٥) ، ولا أن يكون ثمة علاقة زواج شرعية . فاللقيط الذى يقتل يعد مجنيا عليه في هذه الجريمة . ويعد مجنيا عليه كذلك في هذه الجريمة الإنسان المشوه ، مهما بلغت درجة التشوه ، إلا اذا أخرجه ذلك عن صورة الأدمى (٦٦) .

---

(٦٠) ، (٦١) ، (٦٢) على هذا إجماع الفقه .

(٦٢) فلا تعد جريمة قتل الملك جريمة سياسية : وانظر في ذلك نقض

فرنسى :

Crim 20 aut 193 - D - 1932 - I - P - 1211 .

(٦٣) الدكتور عبد المهيمن بكر : المرجع السابق ص ٥٤٢ .

(49) J . C . Smith and Brian Hogan . op . cit . p . 269

(٦٥) الدكتور أحمد فتحى سرور : المرجع السابق ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

Jean Paul Doucet . précis de droit pénal général . 1946 . p.61؛

وانظر أيضا نقض فرنسى :

Cnm 15 mai 1949 . Gaz . Pal . 1946 - I - 237 et Bu « no 120 »

(٦٦) الدكتور رمسيس بهنام : القسم الخاص سنة ١٩٧٥ ص ٣٠٧ ،

الدكتور عبد المهيمن بكر : المرجع السابق ص ٥٤٥ ، الدكتور ادوار غالى

الوهبى : شرح قانون العقوبات القسم الخاص سنة ١٩٧٥ ص ٢٢ ،

R . Tanon . op . cit . P . 329 .



ولا يفوتنا التنبويه في هذا الصدد الى أن بعض التشريعات تشدد العقاب على القتل إذا كان المجرى عليه من أصول الجاني ، مثلما هو الشأن في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الفرنسي التي تعاقب بالاعدام على جريمة قتل النوالجين الشرعيين أو بالتبني للجاني (٦٧) .

### المجتمع كمجرى عليه في جريمة القتل :

جريمة القتل وإن كان محلها الإنسان الحي ، لا تقع اعتداء على حق الشخص في حياته فحسب ، بل يحمي القانون في هذا الحق نصيبا غالبا للجماعة ، فالتوانين التي تحمي الحياة البشرية من النظام العام ، والجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص تضر المصلحة العامة للمجتمع وتمس أمن المواطنين (٦٨) . ومن ثم لا تلك أية ارادة خاصة أن تجعل القتل الذي يجرمه القانون أمرا مشروعاً (٦٩) . كما أن بعض القوانين تجرم الشروع في الانتحار .

### رابعاً : المجرى عليه في جرائم الاعتداء على سلامة الجسم

#### أولاً - الإنسان الحي :

حق المحافظة على السلامة والتكامل الجسدي للفرد من أهم حقوقه بعد حقه في الحياة ، ويقرره القانون له حماية لمصلحته في عدم تعطيل وظائف الحياة في جسمه ، وأن يتحرر من الآلام يشتى صورها (٧٠) . ومن ثم فإن المجرى عليه في هذه الجرائم هو الإنسان الحي الذي يقع عليه فعل العدوان ، وليس شرطاً في ذلك أن يكون قد بلغ سناً معينة ، أو يكون نافعا للمجتمع أو ضاراً به .

(76) Michele Laure Rassat. Droit pénal Spécial. Tom. I. 4 ed. 1976. p. 168.

(86) R. Tahon. op. cit. P. 328 & Sanford Kadish and Monrad Paalsen. Criminal law and its Processes Cases and materilas 3ed. Boston. 1975 - P. 46.

(96) Théo Collignon. La Boxe et la défense Sociale. Rev. Crim (1953 - 54) . P. 96.

(٧٠) الدكتور محمود نجيب حسني: " الحق في سلامة الجسم "

" مرجع سبق ذكره " ص ٥٢٧ .

حتى ولو كان مجرماً خطيراً ، ولا وزن لصفة المجنى عليه (٧١) . إلا أن بعض القوانين تشدد في معاقبة الجاني ، بالنظر الى صفة المجنى عليه ، ومن هذا القبيل نصوص القانون الفرنسي التي تشدد في العقوبة على افعال الحرج والضرب اذا ارتكبت ضد أصول الجاني ، وكذا تشدد في التجريم والعقاب اذا كان المجنى عليه دون الخامسة عشرة من العمر (٧٢) .

### المجتمع مجنى عليه في هذه الجرائم :

للحق في سلامة الجسم جانب اجتماعي يغلب على الجانب الفردي (٧٣) ، ذلك لأن حقوق الشخص تقابلها واجبات ، تتمثل في القيسام بلوظائف الاجتماعية ، والدفاع الوطني يستوجب احتفاظ الأفراد بقواهم الجسدية ، لاداء الواجب العسكري ، كذلك تتطلب المحافظة على المصالح الاقتصادية ، والتقدم في كافة الأنشطة الصناعية والزراعية ضرورة المحافظة على التكامل الجسدي للفرد (٧٤) . وعلى ذلك لا اثر لرضاء المجنى عليه بالاعتداء على سلامة جسمه ، اذ يمس هذا الاعتداء مصلحة للمجتمع .

---

(٧١) فإذا ما قص ضابط بالقوة شعر فتاة يعولها مجاً فإنه بذلك يكون قد ارتكب ضدها جريمة اذاء .

John Jervis . Archbold's Pleading . evidence, Practice in Criminal Cases . P . 835 .

(27) Michele . L . Rassat : op . Cit . pp 145 - 153 .

(٧٣) الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٥٢٧ .

(٧٤) الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٥٤٨ .

Jean Hemard . op . Cit : P . 298 .

### اولا : مراجع باللغة العربية

- ١ — الأستاذ / أحمد صفوت — شرح القانون الجنائي سنة ١٩٢٨ .
- ٢ — الدكتور / أحمد فتحى سرور — الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية سنة ١٩٧٠ . أصول قانون العقوبات — القسم العام — سنة ١٩٧٩  
أصول قانون العقوبات — القسم الخاص — سنة ١٩٧٩ .
- ٣ — الدكتور / ادوار غالى الذهبى — شرح قانون العقوبات — القسم الخاص سنة ١٩٧٨ .
- ٤ — الدكتور / توفيق الشاوى — فقه الاجراءات الجنائية سنة ١٩٥٤ .
- ٥ — الأستاذ / جندى عبد الملك — الموسوعة الجنائية ج ٣ سنة ١٩٣٦ .
- ٦ — الدكتور / حسن صادق المرصفاوى — الاجهاض فى نظر المشرع الجنائى — المجلة الجنائية القومية — عدد نوفمبر سنة ١٩٥٨ ص ٦٩ وما بعدها . ، المرصفاوى فى قانون العقوبات الخاص سنة ١٩٧٥ .
- ٧ — الدكتور / زمسيس بهنام — القسم الخاص فى قانون العقوبات سنة ١٩٧٥ .
- ٨ — الدكتور / رعونى عبيد — جرائم الاعتداء على الاشخاص والأموال سنة ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ .
- ٩ — الدكتور / عبد الفتاح الصيفى : الاجراءات الجنائية سنة ١٩٧٩ .
- ١٠ — الدكتور / عبد المهين بكر سالم — القسم الخاص فى قانون العقوبات سنة ١٩٧٧ .
- ١١ — الدكتور / عمر السعيد رمضان — شرح قانون العقوبات — القسم الخاص — سنة ١٩٧٧ .
- ١٢ — الأستاذ / عمر لطفى : الوجيز فى القانون الجنائى سنة ١٩٠١ .
- ١٣ — الدكتور / محمود محمود مصطفى — شرح قانون العقوبات — القسم

الخاص — سنة ١٩٧٥ — حقوق المجنى عليه في القانون المقارن سنة ١٩٧٩ .

١٤ — الدكتور / محمود نجيب حسنى — الحق في سلامة الجسم ومدى

الحماية التي يكلفها له القانون — مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٥٩

من ص ٥٤٩ الى ٦٢٣ .

شرح قانون العقوبات القسم الخاص — جرائم الاعتداء على

الأشخاص سنة ١٩٧٨ .

شرح قانون الاجراءات الجنائية سنة ١٩٧٩ .